

من ثرات الحركة الماركسية - اللينينية المغربية

موضوعات في الخط العام لنضال الطبقة العاملة¹

[في هذا العرض الذي حاولنا فيه إعطاء وجهة نظر في القضايا التي تهم الخط العام لنضال البرولتاريا ، و التي يدور حولها نقاش عريض وسط كل المثقفين الطليعيين ، و هم يواجهون مهام المستقبل ، بعدما اتضح لهم هزيمة التجربة الماضية الإصلاحية. قسمنا هذا العرض إلى المواضيع التالية ، على أمل أن نستكمل النقاش فيها بتفصيل أوسع:

أ. النضال التحرري و الديموقراطي

ب. النضال القومي الوحدوي

ج. الطبقة العاملة هي الطليعة

د. الجبهة الثورية

هـ. النضال الإصلاحي و النضال الثوري

و. النضال النقابي و السياسي

و لقد قسمنا هذه المواضيع إلى عدة موضوعات مرتبة و مسلسلة ، تأخذ كل منها أهميتها الخاصة و المستقلة ضمن المفهوم العام.]

.. تنبيه: الهوامش من وضع موقع "30 غشت".

1. صدرت الوثيقة لأول مرة في مجلة "أنفاس" بالعربية ، و قد تم إرجاع تاريخها إلى سنة 1967 ، و بعد مقارنة هذا النص بالنص الصادر في كتاب "الصراع الطبقي بالمغرب" الصادر سنة 1973 عن دار ابن خلدون ، و الذي قدم تاريخا مختلفا للوثيقة ، الذي هو سنة 1972 ، و بعد قراءة متأنية للنص الذي يتضمن وقائع حصلت في بداية 1970 (الحديث مثلا عن "الكتلة الوطنية") أخذنا بالتاريخ الصادر في الكتاب أعلاه.

تكتسي الوثيقة أهمية خاصة ، نظرا لتقديمها لمجموعة من الأطروحات التأسيسية للحركة الماركسية اللينينية ، حينها ، بأسلوب بسيط و متميز ، و في نفس الوقت تكشف عن تفاهة أطروحات المرتدين حول تاريخ الحركة الماركسية اللينينية المغربية ، و مواقفها السياسية و الإيديولوجية من النظام و القوى الإصلاحية و من المنظمة النقابية (ا.م.ش.) ، و من أساليب النضال و دور الشبيبة الثورية في هذا النضال ، إضافة إلى الأطروحات الأساسية الماركسية اللينينية حول الأداة الثورية ، و مفهوم المركزية الديموقراطية ، و مفهوم الجبهة الديموقراطية الثورية و علاقة النضال النقابي بالسياسي ...

1- النضال التحرري و الديموقراطي

1

كل العمال يدركون بالملموس فشل الاستقلال الشكلي الذي أحرز عليه المغرب في سنة 1956. لأن الثورة التي أطلقت شرارتها المقاومة و جيش التحرير ، لم تستمر حتى الإطاحة بكل مقومات السيطرة الامبريالية و الإقطاعية ، أو بعبارة أخرى ، لم تندمج الثورة التحريرية و السياسية بالثورة الاجتماعية في استراتيجية واحدة ، كما هو الشأن في الثورة الصينية أو الفيتنامية أو الكورية.

لقد أجهضت الثورة إذن ، و هي لا زالت في المهد ، بمساومات إيكس – لبيان السيئة الذكر ، في وقت بدأت فيه الحركة الوطنية التحررية تطل على هذه الآفاق الجذرية ، بعد النهوض القوي للطبقة العاملة و الفلاحين الفقراء المعدمين و جماهير البرجوازية الصغرى ، و التي انتظمت جميعها في القوى الجذرية المتمثلة في المقاومة و جيش التحرير ، أو في المنظمات الجماهيرية ، كالاتحاد المغربي للشغل و جمعية طلبة شمال إفريقيا. و في الوقت الذي انتقلت فيه الثورة ، من الأسلوب السياسي البرجوازي السلمي ، إلى أسلوب الكفاح المسلح ضد الاستعمار الدخيل ، و هي تعانق آنئذ امتداد الثورة في جميع بلدان المغرب العربي ، و في الوقت بالذات ، الذي بدأت فيه البرجوازية المتوسطة و العليا و الجزء الوطني من الإقطاع ، يفقدون سيطرتهم على الوضع بسبب هذه التحولات الطبقية و السياسية التي سبق ذكرها.

يبد أن الاستعمار أدرك بعمق عاقبة هذه التحولات و نتائجها المحتملة على سيطرة الامبريالية ، فعجل بالاستقلال الشكلي قبل أن ينضج التيار المقاوم الوليد ، و قبل أن تفقد الطبقات التقليدية و المستعدة للتعاون مع الاستعمار الجديد كل تمثيليتها الوطنية و زعامتها على الحركة التحريرية.

2

لقد كان من المفروض ، أن يأخذ الحزب الشيوعي المغربي دوره الطبيعي في الحركة الوطنية الثورية ، بحكم أنه الممثل النظري ، على الأقل ، للطبقة العاملة ، الأكثر جذرية و طموحا في الثورة إلى النهاية ، إلا أن تخلف الحزب الشيوعي عن إدراك القيمة الثورية للمسألة الوطنية ، و اهتمامه أساسا بتراكم الإصلاحات في ظل الاستعمار ، تعلقا بآمال يعقدها على نهوض البروليتاريا الأوروبية ، و إهماله الكامل لدور الفلاحين المغاربة كقاعدة واسعة للثورة. كل هذه العوامل ، و غيرها ، فسحت المجال واسعا لانفراد البرجوازية

الوطنية بقيادة الحركة التحررية ، و بالتالي لمساومتها على ظهر هذه الحركة ، حفاظا على مصالحها الأناية الضيقة ، فأسمى الحزب الشيوعي غير قادر على تجاوز معضلة تركيبه البرجوازي الصغير ، القليل الأهمية و المعزول بصفة واضحة عن الحركة الجماهيرية الواسعة ، و الذيلي سياسيا و إيديولوجيا للحركة الوطنية البرجوازية.

ليس من الصحيح أن تقوم بمفاضلة مصطنعة ، و خارجة عن الإطار التاريخي نفسه ، بين العوامل الموضوعية لتخلف الحزب الشيوعي المغربي ، و العامل الذاتي الناتج عن خطه و ممارسته. ليس من الصحيح أن نبرر عجزه عن قيادة الحركة الوطنية في وقتها ، بل فيما بعد ، و انعزاله عنها ، بحدائث الطبقة العاملة ، و ضعفها الكمي و الكيفي ، أو بسيطرة أساليب إنتاج ما قبل الرأسمالية ، بكل ما تحمله هذه الأساليب من مخلفات إيديولوجية و سياسية ، ترشح قيادة الإقطاع في هذين المجالين ، لأن مثل هذا التبرير يسقط من حسابه الدور الذاتي للحزب الشيوعي ، و يغفل عن أخطائه السياسية و الكفاحية ، و إنما النقد الصحيح و الواقعي ، هو بالتحديد ، كون الحزب الشيوعي لم يستعمل الماركسية – اللينينية ، كمرشد للعمل ، حتى يتسنى له فهم و هضم كل الأبعاد الثورية للمسألة الوطنية ، و خصائصها الفريدة التي تميزها عن التجارب الأخرى ، و من تم المشاركة ، إن لم تكن القيادة ، كما فعلت الأحزاب الشيوعية الأخرى ، و في أوضاع شبيهة إلى حد كبير بأوضاعنا الوطنية.

3

من استفاد من الاستقلال الشكلي ؟ و هل تغيرت الوضعية جوهريا عما كانت عليه في عهد الاستعمار التقليدي المباشر ؟ قد نكون بغير حاجة إلى القول ، بأن الامبريالية هي التي لازالت مسيطرة بشكل مباشر أو غير مباشر على كل مقدراتنا الاقتصادية الوطنية ، فمن الأبنك إلى المناجم و التجارة الخارجية و جزء من التجارة الداخلية ، إلى المساعدات التقنية الباهضة التكاليف و القروض المشروطة و المثقلة ... أما الوجه غير المباشر لهذه السيطرة ، فهو الحفاظ على المغرب في منطقة دائرة التخلف ، أي بالذات في ظل علاقات الإنتاج الامبريالية الدولية ، التي تبقي على البلد التابع كمنتج للمواد الخام و بعض المواد الاستهلاكية ، و مستورد كبير للمواد المصنعة من الدول الامبريالية ، حيث تنخفض أثمان المواد الأساسية الخام و المواد الزراعية ، و ترتفع باستمرار أثمان المواد المصنعة و آلات التجهيز الامبريالية.

و التغيير الوحيد الذي له قيمته السياسية ، هو أن الوجود الاستعماري أصبح يعتمد أساسا على طبقات محلية و جهاز دولة " وطني " بدل ما كان يعتمد عليه في الماضي من وجود عسكري مباشر و احتكار شبه تام

لخيرات الوطن. و لهذا التغيير أهمية سياسية كبرى ، هي أن الصراع ضد الامبريالية ، أمسى صراعا طبقياً بين الجماهير الكادحة من جهة ، والطبقات العميلة من جهة أخرى ، و بهذا القدر تأخر النضال الوطني بالمعنى السافر للكلمة ، خلف النضال الطبقي بمعناه المطلق .

إن هذا الوضع الجديد غير من أدوار كل الطبقات ، و نسبة العلاقات فيما بينها ، عما كانت عليه قبل الاستقلال الشكلي ، فلقد كسبت الامبريالية بجانبها فئات و طبقات ، كانت إلى عشية الاستقلال تواجه الاستعمار المباشر ، كما أن الامبريالية ضمنت حياد فئات و طبقات أخرى ، استفادت أو تستفيد جزئياً من النظام القائم ، و من ثمرات الاستقلال السياسي الشكلي .

أما الطبقات التي هي بجانب الاستعمار الجديد ، و الحليف الدائم له ، فهي طبقة الملاكين الكبار ، الرأسماليون الجدد و الإقطاعيون القدامى ، و البرجوازية العليا الكمبرادورية و البيروقراطية الإدارية و العسكرية ، و الوسطاء المحليون للرأسمال الأجنبي .

إذا كان هذا هو العدو الرئيسي الذي يواجه الطبقة العاملة و مجموع الشعب ، فمعناه أن القضايا التي كانت تناضل من أجلها الطبقة العاملة لم تتغير في الجوهر ، بل إن استمرار السيطرة الامبريالية لم يزد لها إلا تعقداً و تازماً مع تقدم الزمن .

أما الطبقات التي استفادت جزئياً من الاستقلال السياسي الشكلي ، فهي بالدرجة الأولى البرجوازية الوسطى التي وسعت نفوذها الاقتصادي بما يسمح لها به النظام و الامبريالية ، و خاصة في المرحلة الأولى من الاستقلال ، و ذلك في قطاع الخدمات و بعض الصناعات التحويلية و الفلاحة ، بينما استفادت البرجوازية الصغرى ، هي الأخرى من الاستقلال الشكلي ، بتوسيع قاعدتها الاجتماعية على إثر مغربة الإدارة و الدولة خاصة ، إلا أن فئاتها المنتجة تضررت (الصناع التقليديون ، و التجار الصغار ، و الفلاحون المتوسطون).

تلك هي الطبقات المستفيدة إلى حد ما من النظام في مراحل سابقة ، و التي قادت حركة المعارضة ، و لعبت دوراً إصلاحياً معرقلاً لنمو الصراع الطبقي في اتجاه ثوري .

البعض يبتهج للدور الذي سلكته الدولة فيما بعد 1964 ، و هذا الابتهاج الموضوع تحت تأثيرات مفاهيم إيديولوجية تحريفية ، يقوم على توسيع العلاقات الرأسمالية في البداية خاصة ، و الاتجاه في أحسن الأحوال نحو إحداث صناعات "وطنية" خفيفة ، إما في ميدان الصناعة التحويلية الزراعية ، أو في ميدان بعض الصناعات التركيبية ... أو باختصار ، توسيع العلاقات الرأسمالية على حساب الإقطاعية القديمة التقليدية ، و

الفروع المرتبطة بها تجاريا و صناعيا ، هو تقدم إيجابي ، يجب الدفع به إلى الأمام ، لأنه يعطي أساسا موضوعيا لنمو رأسمالية وطنية مغربية ، و طبقة عاملة موسعة ، حالما تجد هذه الرأسمالية المغربية نفسها ، في تناقض مع المصالح الامبريالية بعد أن تنمو و تتوسع إلى الحد الكافي. ويستخلص هذا الاتجاه الأهمية القصوى لغلبة النضال السياسي الإصلاحي في هذه المرحلة ، على النضال الثوري الجذري ، ما دامت المرحلة لم تستكمل أو تستنفذ كل طاقاتها التقدمية الإيجابية.

إن هذا الاتجاه التنظيري – السياسي ، لا يضع في منطلقاته "الرأسمالية" ، ما دامت في غير مصلحة الشعب ، حتى ندفع للامبريالية ، و أشكالها الجديدة ، و لا المميزات الخاصة بالنظام التبعية الرأسمالي ، التي لا تشبه مطلقا النظام الرأسمالي البرجوازي الأوروبي ، و بالتالي لا يدرك حدود هذه الإصلاحات ، و لا يجهد نفسه في الجواب عن الأسئلة التالية²:

لمصلحة من تقع و ستقع هذه التحولات الرأسمالية و على حساب من ستتطور؟

و هل من الضروري تاريخيا اجتياز هذه المرحلة "الرأسمالية" ، ما دامت في غير مصلحة الشعب ، حتى ندفع بها إلى الأمام ، أو نغلب النضال الإصلاحي على النضال الثوري بسببها؟ أليس بمقدور البرولتاريا و مجموع الشعب الكادح ، أن يقطع الطريق على هذا التحول الذي سيرسخ التبعية للامبريالية ، و يعطي بدله نموذجا ثوريا متقدما و ضروريا تاريخيا؟

لا يعني ذلك أن علينا إغفال هذه التحولات و التدقيق في العلاقات الطباقية الجديدة التي تخلقها ، و الظروف السياسية الناشئة عنها ، و لكن ما نحن ضده هو تبرير هذه المرحلة كضرورة تاريخية ، و استخلاص خط سياسي يميني ، يخدم موضوعيا المصالح الامبريالية و البرجوازية الحاكمة ، بدل أن يعتمد و ينطلق من الأسس الموضوعية التي سيفجرها ، لاستنهاض الطبقة العاملة و حلفائها نحو التغيير الجذري الديمقراطي – الوطني ، الذي من شأنه قطع كل الصلات مع الامبريالية ، و ينهي كل ألوان التبعية لها سواء المباشرة أو غير المباشرة.

4

فما هو الخط العام الذي تناضل من أجله البرولتاريا؟

1 – إن كل المجهود النضالي للطبقة العاملة ينصب في مجرى هدفها التاريخي الأقصى ، الذي هو بناء

2. تعاني هذه الفقرة من ارتباك في الصياغة مما يجعل المعنى غير واضح ، و قد تم نقلها كما هي دون تغيير ، و تجب الإشارة إلى أن الفقرة يتضح معناها في الفقرة الموالية.

الاشتراكية بكامل خصائصها و نوعيتها ، حيث ينعدم استغلال الإنسان لأخيه الإنسان ، بانعدام الطبقات ، و زوال أساسها الموضوعي في امتلاك وسائل الإنتاج التي ستعود في ملكية المجتمع بأسره.

نظام تمحي فيه الفروقات بين المدينة و البادية ، و بين العمل الفكري و العمل اليدوي ، و نزول فيه الحاجة إلى الدولة ، كضابط طبقي لفرض نظام الطبقة الحاكمة ، و يستعاض عنها بالتسيير المباشر و الذاتي للكومونات الإنتاجية الشعبية.

و في النهاية يتحرر الإنسان من العبودية الاقتصادية و ضغوطها ، بتحقيق وفرة الإنتاج و استخدام منجزات العلم على أوسع نطاق ، كما يتحرر فيه الإنسان من كل أنواع الاستيلاجات الفكرية التي تبتز حريته و شخصيته الإنسانية ... و بكلمة ، نظام يكف فيه الصراع الطبقي بكل أنواع اضطهاداته و استيلاجاته ، أن يكون هو المحرك للتاريخ الإنساني.

و هذا المشروع التاريخي العظيم ، يخرج عن اختصاصات البروليتاريا المغربية وحدها ، لأن إمكانياته الموضوعية و الذاتية لن تتحقق إلا بنضال البروليتاريا العالمية ، و بنفس النطاق العالمي ، عبر تحالفها المتين ، في جبهة ثورية ضد الامبريالية و الاشتراكيات المزيفة و الأنظمة الوسطية أو التبعية المتخلفة.

هذا المشروع التاريخي العظيم إذن ، يدخل ضمن التناقض العالمي بين الرأسمال و العمل ، و ضمن جدلية التضامن الأممي البروليتاري بين كل أنواع نضالات البروليتاريا ، و بمختلف أوطانها المحددة ، و مراحلها التاريخية المعينة.

ب — إن البروليتاريا تضع أمامها هدفا استراتيجيا واحدا ، و هو تحقيق الاشتراكية في مرحلتها الدنيا ، أي كمرحلة انتقالية ، هدفها التاريخي العظيم ، لتثبيت النظام الاشتراكي الكامل مع مجموع البروليتاريا العالمية.

و حتى تصل البروليتاريا إلى هذا الهدف الاستراتيجي ، لا بد لها أن تحقق بضربات جذرية ، جملة خطوات حاسمة ذات مضمون ديموقراطي وطني ، تنطلق منها البروليتاريا نحو تحقيق الاشتراكية الدنيا...

و لا بد للبروليتاريا المغربية ، حتى تضمن النجاح في نظامها الاشتراكي المقبل ، أن تضعه ضمن الآفاق الرحبة و الثورية للوحدة العربية ، التي تعطيها الإمكانيات الاقتصادية و السياسية ، كأساس متين للإفلات من الحصار الامبريالي الاقتصادي و السياسي ، و الاعتماد على النفس ، أي على طاقة الأمة العربية ، لبناء المجتمع الاشتراكي.

من خصائص هذا النضال الديموقراطي الوطني ذي الآفاق الاشتراكية ، أنه يتضمن ما يلي:

- جهاز دولة جديد ، مبني على أنقاض الجهاز الاستعماري الإقطاعي البيروقراطي القديم ، و على أساس تحالف الطبقات الوطنية تحت قيادة البروليتاريا.

- قطاع عام قوي يشمل كل القطاعات التي كانت تحتكرها الامبريالية و حلفاؤها المحليون ، و متجه نحو التصنيع الثقيل و الخروج من حلبة التخلف.

- إصلاح زراعي جذري متفتح على إقامة نظام تعاوني في جميع القطاعات المتصلة بالإنتاج الفلاحي.

- تعميم القطاع التعاوني في التجارة و الاستهلاك.

- ثورة ثقافية ، تهدم كل الكيان الإيديولوجي و الثقافي للفكر الإقطاعي و البرجوازي و الاستعماري ، و محورها تعليم علمي و علماني ، مرتبط بالإنتاج و التطور الاشتراكي ، مع تثقيف مجموع الجماهير الشعبية بهذا المضمون التحرري - الاشتراكي.

- طبقة عاملة منظمة و طليعية و بتحالف قوي مع الفلاحين الفقراء ، لضمان الاستمرار نحو الثورة الاشتراكية.

ج- من هنا يجب فضح الزيف الاشتراكي في برامج الحركات الإصلاحية ، و التي تدعي أن برامجها ، أنها الاشتراكية الحقبة التي تنسجم و الواقع الوطني ، أو أنها التعادلية التي قال عنها أصحابها "أنها فوق الاشتراكية" و تستمد أصالتها من التراث الإسلامي. و بغض النظر عن المنطلقات الإيديولوجية ، التي هي في البرنامج "التقدمي" تنبع من تجريبية ذات أساس اقتصادي إصلاحي برجوازي ، أو كما هي في البرنامج "التعادلي" تنطلق من الأخلاق في الاقتصاد و الغيبيات في الإيديولوجيا.

و بغض النظر عن الخط السياسي الذي يمسك بنود البرنامج الاقتصادي ، و الذي هو في الحالتين خط إصلاحي ، يضع كل هذه البرامج على الرف ، أو في أحسن الأحوال ، يفرض عليها أن تنكمش في الحدود التي يسمح بها النظام القائم.

فبغض النظر عن هذه أو تلك ، فإن البرنامج الذي تقدمه الإصلاحية ، لا يعدو أن يكون غير إصلاح النظام الرأسمالي دون أن يهدم أساسه التبعي ، أو هو لا يرمي إلى أكثر من تحسينه بالقدر الذي يفيد البرجوازية المتوسطة و جزء من البرجوازية الصغرى ، فعلا ، تلتقي أجزاء من البرنامج البروليتاري ، مع أجزاء مقابله في البرنامج الإصلاحي ، من الوجهة الاقتصادية ، و بالذات في "المطالب" أو الحلول التي يقدمها الطرفان ، لمحاربة الاستعمار و الإقطاع ، (رغم غموض البرنامج الإصلاحي حتى في هذا المجال) إلا أن الاختلاف بين

البرنامجين هو اختلاف سياسي أساسا. و حتى نوضح ، علينا أن نحدد المبادئ التي يقوم عليها البرنامج البروليتاري:

- إن المبادئ المتفق عليها في البرنامجين (الإصلاح الزراعي + تأمين كل المرافق الاقتصادية للامبريالية ...) هي إصلاحات تهم كل الطبقات الوطنية ، و هي عند البروليتاريا خطوة أولى فحسب ، نحو الانتقال أو تعميق السمة الاشتراكية للنظام الجديد.

و حتى يتحقق ذلك ، لابد أن يتم تحويل جهاز الدولة لصالح قيادة البروليتاريا ، فهو إذن برنامج غير مطلبي ، بل برنامج كفاحي مرتبط بدرجة نضالية كفاح الجماهير ، و يهتم بإذكاء كفاحيتها إلى نهايته القصوى. كما أن البروليتاريا تحرص أن يتم هذا التحول بجذرية كاملة ، و بدون أدنى تنازل للامبريالية أو الطبقات المرتبطة بها.

- و حالما تحقق البروليتاريا هذه الخطوات الديمقراطية ، فإنها لن تنفض يدها من الصراع الطبقي ، بدعوى أن تلك هي "العدالة الاجتماعية" بل ستستمر في حل التناقضات الجديدة عملا بمبدأ الثورة المتصلة و بتحالف مع الفلاحين الفقراء ، لتحقيق الاشتراكية و القضاء على الرأسمالية.

و بعبارة أدق ، و أقرب إلى فهم البرجوازيين ، أن البروليتاريا ، بتحالفها مع الفلاحين الفقراء ، ستضع أمام عينيهما تكسير الحلقة المفرغة ، التي تبتغي البرجوازية أن تضع فيه الدولة ، من وراء تصفية الإقطاع و الوجود الاستعماري ، بأن يخدم القطاع العام نمو الرأسمال الوطني في تناسق و انسجام معه ، كما هو الحال في عدة تجارب عربية.

و على هذا الأساس ، تميز البروليتاريا بين النضال الديمقراطي الوطني و النضال الاشتراكي ، و تضع الأول في المقدمة ما دام العدو الرئيسي هو الامبريالية و الطبقات الحليفة الحاكمة ، إلا أنها لا تضع سورا بينه و بين هدفها الاستراتيجي ، ألا و هو تحقيق الاشتراكية في جميع مرافق الحياة الاقتصادية والفكرية.

ب- النضال القومي الوحدوي

5

في الماضي كانت الكيانات الإقليمية الثابتة ، حتى في ظل الامبراطوريات ، التي حكمت البلاد العربية أو أجزاء منها ، يندمج أساسها ، ضمن أسلوب الإنتاج الإقطاعي الشرقي ، حيث ينعدم التفاعل الاقتصادي بين الأطراف العربية ، و يسيطر عليه الاقتصاد المغلق.

بينما التجزئة العربية اليوم ، القديمة و المصطنعة من طرف الاستعمار ، تدخل مباشرة في مقومات التبعية للامبريالية ، و قاعدتها الأساسية لاستنزاف طاقات الأمة العربية ، الاقتصادية و السياسية ، و لهذا ، فإن الثورة العربية القومية ، هي ثورة بكل معنى الكلمة العلمي ، موجهة ضد الامبريالية و كل الطبقات الاجتماعية الملتصقة مصالحها بالتجزئة الإقليمية.

و من الخطأ أن نقف عند حدود مواقف البرجوازيين الصغار القوميون و المتمرسين ، الذين أكدوا ، بحق ، على أن الثورة العربية ، أو معضلة التجزئة هي أساس موضوعي لاقتصاديات التبعية للامبريالية ، و بالتالي فإن القومية العربية ، هي ثورة تحررية ضد الامبريالية.

إلا أنهم بحكم إديولوجيتهم السابقة ، و انتماءاتهم السياسية ، لم يستطيعوا أن يستوعبوا هذا القانون العام ، و الصحيح في حد ذاته ، ضمن جدلية الصراع الطبقي الملموس على امتداد الوطن العربي. و لهذا عجزوا بعدما استنفذت بورجوازية الدولة طاقتها التقدمية أن يستوعبوا القيادة الجديدة للثورة العربية ، التي هي قيادة البروليتاريا . و هكذا ، كرروا من جديد كل المفاهيم المثالية السابقة عن القومية المجردة ، و لو بصيغة ماركسية ، لكن بمضامين بورجوازية قديمة. فلئن كان هذا القانون العام صحيحا ، و هو أن التجزئة أساس موضوعي للتبعية الامبريالية ، فإن قيادات طبقية ، و أنظمة عربية مختلفة نمت على نفس أرضية هذا القانون العام ، و لكن سماتها العامة ، أنها كانت عاجزة في الواقع عن تحقيق الوحدة العربية المنشودة ، و يجد هذا العجز انعكاسه الحسائي أو المادي ، في ضعف المصالح الاقتصادية المتبادلة بين مختلف الأنظمة العربية ، و فشل السوق العربية الموحدة ، بل و فشل الهيكل السياسي الوحيد الذي هو الجامعة العربية.

و قد كان يبدو ، أن البرجوازية الصغرى ، التي حملت الشعار بحماس ، و قامت فئاتها العسكرية بثورات متعددة ، أنها قادرة على تحقيق هذا الحلم العربي ، إلا أنها عجزت هي الأخرى ، و كسابقاتها ، عن تحقيق هذا المطلب الشعبي الجماهيري ، و الذي ركزت على أساسه حكمها. و ذلك بسبب تبعية بورجوازية الدولة للسوق الامبريالية ، و نمو مصالح جديدة على ظهر الدولة و فئاتها البيروقراطية. و لهذا لم يعد تاريخيا ، أمام فشل بورجوازية الدولة لإقيادة البروليتاريا ، التي لا مصلحة لها مطلقا في الدولة الإقليمية ، و القادرة فعلا على الانفلات من قبضة الامبريالية ... ذلك هو المضمون الجديد للثورة العربية و الذي زكته خاصة هزيمة 1967.

و يمكن أن نستخلص مما سبق ، أن تلازم النضال التقدمي الديمقراطي - الوطني - الاشتراكي ، بالنضال القومي ، هو الأساس الموضوعي لتقدمية النضال القومي ، و أن انفصالهما ، يسقط النضال القومي لا محالة

في مستنقع الرجعية ، بإلقاء الجماهير و تكبيل طاقتها الثورية... هكذ الحال مثلا مع الاتحاد الثلاثي أو الرباعي الجديد ، الذي تحول إلى أداة لضرب القوى الثورية و تكريس الهزيمة ، و تكبيل نمو الصراع في المنطقة العربية.

وفي مثل هذه الحال ، على القوى الثورية أن تشق طريقها الثوري الخاص نحو الوحدة الثورية و الثورة الاجتماعية معا ، ذلك ، و كما أوضحنا ، بأن تلازم النضالين هو المعيار الوحيد والأساسي لتقديمية النضال القومي و ثورته. إذن ، فالقومية العربية هي تشكيلة عليا للصراع الطبقي ، و تركيب جدلي أوسع لصراع الأنظمة و الطبقات. و لئن كانت الثورة القومية ، ثورة تحررية من الامبريالية ، و أن التجزئة العربية أساسها الموضوعي و قاعدتها المثلى ، التبعية الاقتصادية و السياسية ، فإن الثورة العربية تأخذ مضمونها الطبقي مع تطور الثورة ، أي أن قيادتها ، تتجدد باستمرار مع نمو الثورة ، أي مع تلازم النضال الطبقي و النضال القومي ، لأن العلاقات الامبريالية أوسع و أشمل من البنيات التقليدية ، بل و في مقدمتها ، استيعاب حتى البنيات الجديدة الوسطية ، التي لها صبغة تقدمية في مرحلة ما من مراحل النضال ضد الامبريالية.

6

أما بورجوازيتنا الإصلاحية ، الإقليمية في العمق ، فإنها أكدت في آخر مبتكراتها التقدمية على ما يسمى باقتصاد الأبعاد الكبرى ، حيث أن حل مشكل التخلف - الذي هو في نظرها مشكل حسابي عن الدخل الفردي و.. و الخ - ، و بناء الاشتراكية (في نظر الجناح المتقدم من الإصلاحية) ، لا يمكن أن يتم بالسرعة المطلوبة إلا في إطار الاقتصاد الموسع للأمم العربية ، و خاصة ، كما تشهد الإصلاحية نفسها ، بأن اتجاه الدول الأوروبية يسير في طريق التوحيد "الما فوق قومي".

و لئن كان هذا الجانب من اقتصاد الأبعاد الكبرى صحيحا كل الصحة ، فإن عزله عن الأوضاع التاريخية و النمط الاجتماعي لمختلف الأنظمة العربية ، يؤدي في الواقع إلى سياسة مطلبية محافظة ، تناشد الدول العربية في نهاية الأمر ، بالتنسيق الاقتصادي المتدرج ، وصولا إلى الوحدة السياسية... هذه المناشدة التي أثبتت فشلها في الواقع العملي ، بعد عدة تجارب من هذا القبيل ، لتناقض المصالح بين الأنظمة العربية ، و ارتباطها جميعا بالسوق الرأسمالية.

أما الموقف السياسي الحقيقي لأحزاب الإصلاح ، فهو ، إما يعارض القومية العربية ، باتجاه وحدوي إسلامي ، أو هو اتجاه براغماتي ضيق ، لا تحكم مواقفه السياسية ، استراتيجية مبدئية و متماسكة من الثورة العربية ، فهو مثلا يعارض حكم بومدين لمصلحة بنبلة ، لكنه في نفس الوقت ، يتحالف ، و لو لفترة قصيرة مع

النظام البورقيبي ، ثم يمد يده بعدها إلى البعث العراقي اليميني ، و ليبيا "الناصرية" ... كل هذه التنقلات العربية ، لا يربطها أي منطق ثوري منسجم ، إلا المصلحة السياسية النفعية المباشرة.

7

في هذه المرحلة ، يطرح على البروليتريا العربية ، قيادة النضال الطبقي و القومي معا. و في هذا الطريق النضالي ، على البروليتاريا العربية ، أن تتحالف مع القوى الثورية و الوطنية الأخرى ، و في مقدمتها الفلاحون الفقراء ، و كل القوى التي تمتصها إصلاحات بورجوازية الدولة ، أو أنظمة التبعية للامبريالية ، و هي الجماهير الغفيرة للبرجوازية الصغرى ، أساسا ، و الفئات الثورية من البرجوازية الوطنية ، ضمن استراتيجية ثورية ، تدمج بين النضال القومي و النضال الاشتراكي ، و ضمن انخراط كل القوى الثورية ، في جبهة ثورية ، على امتداد الوطن العربي ، و في طليعتها الثورة الفلسطينية.

و على القوى البروليتارية المغربية بالأخص ، أن تعيد صياغتها للمسألة القومية العربية ، بمنهجية علمية ، و رؤية طبقية ، و أن تضع في تحريضها السياسي ، و تربيتها الإيديولوجية ، المنطلق القومي – الطبقي لثورتها الوطنية و القومية العربية. و بذلك ستتجاوز المنطق الإقليمي الصرف للقوى الإصلاحية ، و تتحرر من قوميتها اللفظية العمومية. على أن يكون شعارها الأساسي ، هو وحدة القوى الثورية العربية أولا ، بدل الفصل المصطنع من طرف الإصلاحية ، أو التأجيل المصطنع ، في ربط قضايا الثورة في المغرب العربي عن المشرق العربي.

ج – النضال الإصلاحي والنضال الثوري

8

البروليتريا لا تعادي كل إصلاح ، بل هي ترغب فيه أحيانا ، إلا أن الفرق بين الإصلاح الإصلاحي ، و الإصلاح الثوري ، هو أن الأول ينفس أزمات النظام ، و يجهض الحركة الجماهيرية الثورية ، و يشكل هدفا في حد ذاته ، أو هو موضوع ضمن خط إصلاحي عام ، لا يرمي إلى أكثر من تحسين ظروف النظام ، و تلطيف حدة الصراع و الاستغلال ، أما الثاني ، فهو إصلاح ثوري ، لأنه يزيد من تفسخ النظام ، و يعمق تناقضاته ، و ينمي الحركة الجماهيرية ، فهو وسيلة ، لا أكثر ، يوظف لمصلحة التغيير الجذري.

و قد يشكل الإصلاح ، كخط عام ، مرحلة أولية من مراحل تطور الصراع الطبقي.

و فعلا ، نهضت الحركة الإصلاحية فيما بين 1959 – 1965 بدور تقديمي جماهيري كاسح ، حينما لم تنضج

بعد الشروط السياسية (الذاتية و الموضوعية) لوعي طبقي سافر. بيد أن استقلال الدولة في سنة 1960 ثم في سنة 1962 عن مجموع الحركات الوطنية الإصلاحية ، و ما نتج عن هذا الاستقلال من أوضاع طبقية و سياسية جديدة ، تجلت بالأخص في حركة مارس الجماهيرية ، التي تجاوزت الشعارات الإصلاحية نفسها ، صار بعدها الإصلاح معرقلا و مجهضا لنمو الحركة الجماهيرية في اتجاه جذري.

المسألة الرئيسية في موضوع الفرق بين النضال الإصلاحي و الثوري ، هي الموقف من السلطة ؟

إن النضال البرلماني عند البروليتاريا جزء فقط من نضالها السياسي الثوري ... لأن البروليتاريا تدرك أن القانون العام لأنظمة التبعية للامبريالية هو الديكتاتورية لا الديمقراطية الليبرالية.

فإذا كانت البرلمانات في أوروبا ، استعملته البورجوازيات الأوروبية الصاعدة في نضالها ضد الإقطاع من جهة ، و لتنظيم السلطة فيما بينها ، في نظام رأسمالي حر ، فلأنها كانت تقوم بدور تقدمي تاريخيا على صعيد تطوير وسائل الإنتاج باستمرار ، مهما كانت العواصف الوقتية ، التي كانت تذهب بهذه البرلمانات ، في مرحلة ما من مراحل التاريخ البرجوازي.

إلا أن البرلمانات البرجوازية ، كانت تتمتع بالرسوخ و الاستقرار و الدوام ، بالقياس إلى كل المرحلة التاريخية لسيطرة البرجوازية الرأسمالية ، و قد تعصف نهائيا ، أزمت جديدة بالنظام البرلماني في أوروبا و أمريكا في مرحلة تفسخ الامبريالية ، حالما تنهض الثورة البروليتارية ، و تتخلص من أوهامها الإصلاحية.

أما في البلدان التابعة للامبريالية ، فطبيعة النظام الاقتصادي التبعي ، و عجز الطبقات الحاكمة عن تطوير القوى المنتجة ، بل لكونها طفيلية و هامشية اقتصاديا ، فإن النظام البرلماني ليس هو القانون العام في تنظيم السلطة ، بل الأوتوقراطية أو العسكرية ، و لهذا لا يصلح البرلمان كمنبر دائم للبروليتاريا ، للدعاية الثورية ، بله كخط استراتيجي ثابت للنضال البروليتاري.

9

النضال البروليتاري لا يهدف إلى إقامة برلمان كشكل لتنظيم السلطة ، لأن البروليتاريا تدرك أن هذا النظام ، رغم شكلته الديمقراطية ، حتى على الصعيد السياسي ، فإنه مهزوز الجذور ، ما دام لم يستند على ديموقراطية اجتماعية اقتصادية بالأساس . فالنظام الديموقراطي الذي تسعى إليه البروليتاريا ، هو ما يمكن أن نسميه بالمجالس الشعبية ، حيث تنظم السلطة من القاعدة إلى القمة ، أفقيا و عموديا ، سياسيا و اقتصاديا ، لمصلحة الجماهير الشعبية ، و تحت قيادة البروليتاريا ، و حزبها القائد. و نظام المجالس الشعبية

المبني على قاعدة المركزية الديمقراطية ، و الذي له كل السلطات الاقتصادية و السياسية و التشريعية ، و المفتوح لكل الطبقات الديمقراطية و الوطنية ، حسب وضعها في الإنتاج ، و نسبة دورها السياسي في الحكم ، و الذي يحرم من المشاركة فيه كل الطبقات المستغلة سابقا ، من إقطاع و ملاكين و رأسمالية عليا ، و غيرهم من الفئات التي اضطهدت الشعب طوال قرون ، هو الشكل الديمقراطي ، لتنظيم السلطة السياسية و الاقتصادية بيد الجماهير الكادحة .

إن المجالس الشعبية ، هي الطريق الوحيد ، لممارسة الديمقراطية الثورية ، طريق الديمقراطية المباشرة للجماهير بدون وسائط ، و بدون تناقض بين السلطة السياسية و الاقتصادية ، و هي الطريق لفرض ديكتاتورية البروليتاريا مستقبلا ، و القاعدة لتطوير اضمحلال دور الدولة المركزي ، نحو كومونات شعبية ، لها كل السلطات ، ككتل إنتاجية و سياسية قائمة بذاتها .

إن البروليتاريا تناضل ، حتى في المراحل الأولى من النضال التحرري ، و حتى قبل استكمال الجماهير سلطتها على مجموع الأوضاع ، تناضل من أجل زرع أشكال أولية لهذا التنظيم في قلب النظام القائم ، بأن تذكى روح المبادرة المستقلة للجماهير ، وأن توجهها نحو انتزاع حقوقها الاقتصادية و السياسية من الطبقات الحاكمة ، و في هذا المد و الجزر ، لهذا النضال الطويل ، الذي هو مع الجماهير و إليها ، و سواء في مرحلة النضال السلبي أو الإيجابي ، فإن دور القوى الطليعية ، يجب أن يكون الوجه الواعي و المتماسك البنية ، و الملتحم بالحركة الجماهيرية .

الطبقة العاملة هي الطليعة الثورية

10

كثيرا ما شكك في الدور الطليعي للطبقة العاملة ، إما لضعفها الكمي ، أو لعدم غلبة طبقة عاملة صناعية ، بالمعنى الحرفي للكلمة ، و التشكيك هنا ، يبتغي في نهاية الجدل ، المس بصلاحيه النظرية العلمية كمرشد للعمل في الثورة المغربية ، بالحجة المملة حول "الأصالة الوطنية" ، أو أن الماركسية هي بنت أوروبا ، لا البلدان المتخلفة .

و لو رجعنا إلى الزمن الذي كتب فيه البيان الشيوعي ، و تفحصنا العدد الكمي للبروليتاريا الأوروبية آنذاك ، لوجدنا نه لم تكن تشكل في جل بلدانها ، حتى النسبة التي تشكلها اليوم في بلدنا . ولأدركنا أن رواد

الماركسية ، لم يطرحوا نظرية البروليتاريا بناء على الكم العددي الحالي آنئذ للبروليتاريا ، بل على الدور الطبيعي الذي تلعبه في علاقات الإنتاج ، و الدور الذي ستأخذه عدديا و سياسيا في سياق النمو الرأسمالي ، كذلك كان الوضع بالنسبة للطبقة العاملة الروسية التي أقامت أول دولة اشتراكية ، و الطبقات البروليتارية في بلدان الديمقراطيات الشعبية: كوريا ، أو الفيتنام ، أو الصين الشعبية.

نعم ، إن الطبقة العاملة قليلة الكم و حديثة العهد ، إلا أن ميزتها لا تنحصر في عددها ، بل في سياق الإنتاج الرأسمالي التبعي ، الذي تتمركز فيه في الصدارة ضد الوجود الامبريالي. كما أن المستقبل التاريخي ، هو للطبقة العاملة ، عماد المجتمع الصناعي و الاشتراكي المقبل ، و أساس الخروج من حلقة التخلف.

و إذا كان من تبدل في وضعية الطبقة العاملة عنه في أوروبا ، فليس في دورها الطبيعي بحد ذاته ، بل في أهدافها الوسطى ، ضمن مراحل التطور التاريخي ، و في كونها ليست القاعدة الرئيسية للثورة ، بل الجماهير الفلاحية الواسعة تحت قيادة البروليتاريا ، كما دلت كل تجارب الثورات الديمقراطية الوطنية.

لقد قلنا سابقا ، أن البروليتاريا تواجه مهمات متراكبة و متداخلة فيما بينها: فمن جهة ، قيادة النضال الديمقراطي الوطني ، و ضمان استمراريته نحو الثورة الاشتراكية ، و من جهة أخرى ، قيادة النضال القومي العربي التحرري ، ضمن آفاق اشتراكية ، و جبهة عربية ثورية. و من هنا يتضح ، لماذا إلحاحنا على قيادة البروليتاريا ، حتى في المرحلة الديمقراطية الوطنية ، لأنه بدون قيادتها تنتكس الثورة إلى الورا ، و في أحسن الأحوال ، تنحصر في آفاق بورجوازية صغرى ، تقيم اضطهادا طبقيًا جديدًا في نمط برجوازية الدولة ، حيث توفرت لها عواملها الموضوعية على الصعيد الدولي في التوازن ما بين الامبريالية و الاشتراكية التحريفية ، و بالتالي هناك إمكانيات إجهاض مستقبل الثورة الاشتراكي.

و في جميع الأحوال ، فإن البروليتاريا برهنت على طليعتها باللموس ، في عدة تحركات نضالية ، قامت بها منذ نشأتها ، و رغم حداثتها ، كالقلب النابض الدائم للحركة الجماهيرية الثورية.

11

يأخذ النضال الإيديولوجي الواجبة الأساسية في طريق فرض زعامة البروليتاريا.

كثيرا ما استعمل الإصلاحيون موضوعا شبه طبقية "كالصراع بين الفقراء والأغنياء" بين "المستغلين والمستغلين" ... و هذه الموضوعات التي استعملتها جل الأحزاب البورجوازية أو البورجوازية الصغرى ، قصد منها طمس التناقضات في صفوف المستغلين (بفتح اللام) أنفسهم. و لهذا ، تضطر البروليتاريا ، حفاظا على

زعامتها للثورة ، أن تفرز تناقضات المصالح ، بين الشعب أو الجماهير المضطهدة ، وتستمر "في ظل الوحدة بين كل الطبقات الوطنية" في نضالها الإيديولوجي في صفوف الجماهير المضطهدة. فالبروليتاريا رغم اقتناعها بوحدة المصالح في مرحلة معينة بين مجموع الطبقات الوطنية ، تعيد دوما فرز هذه القوى بتوضيح آفاقها و تذبذبها.

في الماضي ، أي في عهد الاستعمار التقليدي المباشر ، كانت الإيديولوجية السلفية قادرة على ضمان وحدة الشعب ، و تعبئته ضد المعتدي الدخيل ، لاحتوائها على بذرة هذا التناقض ، و لو بشكل سطحي و جنيني ، لأنها تعكس تناقض القوميتين ، الظالمة و المظلومة ، الاستعمارية و المستعمرة.

و نظرا لسطحية الطرح الديني لهذا التناقض القومي ، كانت النتيجة هي ما نحن عليه اليوم من اضطهاد طبقي من نفس الأمة المضطهدة ، و من نفس الاستعمار المتستر وراءها.

أما اليوم ، حيث تقدم الصراع الطبقي ، كشكل رئيسي ، و تخلف الصراع "الوطني" وراءه ، فإن الإيديولوجية السلفية ، أمست غير قادرة على استيعاب هذه التناقضات بوضوح ، و لم تعد بالتالي إيديولوجية كفاحية ، تجمع كل الطاقات الجماهيرية ضد الاستغلال الطبقي الجذري ، بينما الإيديولوجية التجريبية ، و التي يدين بها فصيل من الإصلاح ، و الرفض مبدئيا لكل نظرية ، إلا ما تقدمه لها التجربة المباشرة الضيقة ، فإنها لم تقدم للجماهير إلا بنودا اقتصادية شحيحة ، و مفصولة عما تطمح إليه الجماهير في التحرر الشامل ، لا من الوجهة الاقتصادية فحسب ، و حتى في هذا المضمار ، تعجز التجريبية أن تتجاوز بعض الإصلاحات ، بل من الوجهة الفكرية و الإيديولوجية ، التي هي في نظام الاستغلال ، أدوات أخرى توظف لتكريس الاضطهاد الطبقي ، بتبريره نظريا و عقائديا.

فالإيديولوجية الوحيدة القادرة على تحرير الإنسان اقتصاديا و فكريا ، و المتمردة بوعي على كل بنيان الاستغلال الاقتصادي و الاستيلاء الفكري ، هي إيديولوجية الطبقة الثورية الطليعية ، نظرية الاشتراكية العلمية البروليتارية.

هـ – الجبهة الوطنية الثورية

12

في بحثنا لمهام البروليتاريا ، اتضح لنا ، أن هناك مراحل انتقالية ، يفرضها الوضع الاقتصادي للنظام التبعي للامبريالية ، فلو أن الأمر في نظام رأسمالي متطور شبيه بالأنظمة الأوروبية ، لكانت المهمة المطروحة

يالحاح على البروليتاريا هي الثورة الاشتراكية. إلا أن الوضع المتخلف لقوى الإنتاج و التبعية الاقتصادية و الفكرية و السياسية للامبريالية ، يطرحان على البروليتاريا المغربية ، مهام جديدة و إضافية ، تجاوزتها البروليتاريا في البلدان الرأسمالية.

و مقدما ، نلح على أن الهدف الاستراتيجي للبروليتاريا ، هو الانتقال إلى الاشتراكية في إطار وحدوي عربي ، و بدعم من الأنظمة الاشتراكية المتقدمة الأخرى. إلا أن هذا الهدف يمر من مرحلة تكتيكية تسمى بالمرحلة الديمقراطية الوطنية. هذه المرحلة هي تشخيص للتناقض الرئيسي في الصراع الطبقي – الوطني ، و الذي تواجه فيه البروليتاريا و طبقات أخرى العدو الرئيسي المتمثل في التحالف الطبقي الحاكم بدعم من الامبريالية ، و تقضي هذه المرحلة من البروليتاريا أن تضع في برامجها ، كخطوة نضالية أساسية ، التحالف مع هذه الطبقات المضطهدة و الوطنية بدرجات متفاوتة ، و حالما تقبض البروليتاريا السلطة ، و تحقق خطواتها الديمقراطية الوطنية الأساسية ، سيكون لزاما عليها أن تستمر حينذاك في تفجير الثورة الاشتراكية ، ضد أعداء جدد ، يريدون الحفاظ على الوضع على ما هو عليه ، أو يريدون أن يرجعوه إلى الوراء. و أي تحليل موضوعي و أولي لأنماط الإنتاج ، أو لبنية النظام ، و لوضع كل طبقة ضمنه ، و لدوره الاقتصادي ، يرينا أن الطبقات التي من مصلحتها تغيير الوضع هي : البروليتاريا و الفلاحون الفقراء و المعدمون ، و البرجوازية الصغرى ، و فئات من البرجوازية المتوسطة ... ضد الملاكين الكبار و البرجوازية العليا و البيروقراطية ثم الوجود الامبريالي.

ليس من شك أن هذا التقسيم العريض ، ليس كافيا لإعطاء كل ألوان التناقضات الأخرى في كل طبقة من الطبقات ، إما لاختلاف مواقع فئاتها في عملية الإنتاج ، أو لتباين أنماط الإنتاج نفسها ، بين ما هو إقطاعي أو رأسمالي أو بطريكي أو بورجوازي صغير ما قبل الرأسمالي ... أو التناقض الناتج عن المصالح الآنية للطبقة ، أو لفئات منها مقابل مصلحتها البعيدة.

سيكون من الضروري ، في كل مشروع جبهوي ثوري و سديد ، أن يراعي مختلف هذه الأوضاع بدقة ، و في مقدمتها ، أن يقدم التحليل الموضوعي لموقف البرجوازية المتوسطة الإصلاحية و الانتظاري.

13

و مع ذلك يمكننا أن نرسم الخطوط العريضة لأي تحالف جبهوي ثوري:

1- أن المسألة المركزية في أي تحالف ، هي الخط السياسي لمسألة السلطة ، و ما دامت التحالفات توضع في

خط إصلاحي ، فإنها ليست بالجبهة الثورية المنشودة. و من هاته النقطة بالذات ننتقد التحالف السياسي مع البورجوازية المتوسطة ، التي لا زالت تأمل في تغيير أوضاعها ، بغير الطريق السياسي الجذري. إلا أن الواقع الموضوعي للبرجوازية المتوسطة سيدفع لا محالة بأجنحة منها ، و في شروط ثورية جديدة إلى التحالف مع القوى الطليعية.

2- إن التحالف مع القوى الطبقية الوطنية المضطهدة ، لا يعني إنهاء الصراع الإيديولوجي معها ، و لا يعني إيقاف نقده سياسيا لتصحيح مواقفها الخاطئة ، و هذا هو الطريق البروليتاري ، لكسب قيادة البروليتاريا للجماهير.

3- أن الجبهة الثورية المنشودة ، جبهة كفاحية ، أي أن لها "سلطة" تنظيمية على الجماهير ، بما سيكون لها من تنظيمات قاعدية مزروعة و مدمجة بالحركة الجماهيرية ، حتى تتمكن من قيادة نضال الجماهير النقابي و السياسي و الثقافي ، و تبادر إلى إيجاد أشكال متنوعة لتنظيم مبادراتها النضالية.

4- إن الحليف الرئيسي و البعيد المدى ، الاستراتيجي ، هم القاعدة الواسعة للفلاحين الفقراء و المعدمين ، هؤلاء الذين لا تربطهم أية صلة بالنظام الحالي ، و لهم كل المصلحة في تغييره تغييرا جذريا ، بل وفي تجاوز المصالح الديموقراطية الوطنية نفسها ، إلى النظام الاشتراكي ، الذي تناضل من أجله الطبقة العاملة.

14

من تلك المبادئ الأربعة ، يظهر القصور التاريخي للكتلة الوطنية الحالية.

فهي موضوعة في سياق خط إصلاحي بل انتظاري ، لم يعد بإمكانه مسaire الحركة الجماهيرية ، و إنما انتظار ظروف استثنائية ، تقسح له المجال للمشاركة في الحكم دون أدنى نضال قاعدي ، و هذه الظروف الاستثنائية ، هي إما تناقضات بداخل الجهاز الحاكم ، تقلت من بين شقتها الإصلاحية ، أو تفجر شعبي كاسح تركبه و تساوم على أساسه ، و من الوجهة الطبقية ، فإن العمود الفقري للكتلة الوطنية ، هي البورجوازية المتوسطة ، أما الجناح الاتحادي اليميني في الكتلة ، فهو لا يعبر إلا عن فئوي برجوازي صغير ، مزروع كاللغم في الحركة الجماهيرية ، و يستمد كل مخططاته السياسية و التكتيكية ، من تناقضات الجهاز النقابي البيروقراطي ، أي أنه لم يعد يستند إلى مصالح طبقة البورجوازية الصغرى العريضة ، كما كان عليه شأن القوات الشعبية في سنوات 1959-1965 ، بل من المصالح الأنانية الضيقة لإطاره البيروقراطي ، المسخر سياسيا لخدمة البورجوازية المتوسطة.

وإذا أضفنا إلى هذه العوامل الطبقيّة و السّياسية ، البناء الفوقي الهش للكتلة الوطنيّة ، و انعدام الصراع الإيديولوجي ضد سيادة إيديولوجية البرجوازية المتوسطة ، اتضح لنا الفرق الشاسع بينها و بين الجبهة الوطنيّة الثوريّة.

النضال النقابي و النضالي السّياسيّ

15

إن الوعي النقابي ، ووعي جنيني ، أولي ، لمصالح العمال المباشرة. إنه الوعي البسيط لثنائية التناقض بين الرأسمال – العمل ، أو بالأصح ، رب العمل و العامل. أما الوعي السّياسيّ الثوري ، فهو ووعي الطبقة العاملة لمجموع علاقات الاضطهاد الطبقي ، لكل الوضع التاريخي للنظام القائم ، و تناقضاته الداخليّة في اتجاه الاشتراكية. فالوعي الثوري ، يكشف عن كل أنواع الاستغلال و الاضطهاد الطبقي ، سواء المسلط منه على الطبقة العاملة ، أو على الطبقات المضطهدة الأخرى ، و سواء كان اقتصاديا أو سياسيا أو إيديولوجيا. في الحالة الأولى ، يهدف النضال النقابي إلى تحسين شروط العمل ، إلى بيع قوة العمل بأحسن الأثمان... و تكون أدواته هي النقابة العمالية ، المفترض فيها أن تكون جماهيرية كل ما أمكن ، تضم إلى صفوفها كل من يرغب في أن يناضل من أجل تحسين ظروفه المعاشية ، بغض النظر عن انتمائه السّياسيّ أو الإيديولوجي ، و في الحالة الثانية ، يهدف النضال السّياسيّ ، إلى اقتلاع جذور الاستغلال ، بتحطيم بنيته الإنتاجية و السّياسية ، و القضاء على بيع قوة العمل للرأسماليين ، كبضاعة لاستهلاك فائض القيمة ، و ابتزازها من العمال ، حتى يمتلك العمال بأنفسهم نتيجة عملهم لمصلحتهم. و تكون أداة هذا النضال ، الحزب الطليعي ، الذي ينظم علاقة العمال بالطبقات الأخرى ، و يقود دورهم التاريخي في مجموع تلك العلاقات الطبقيّة المتنوعة المتشابكة. فالحزب الطليعي إذن ، محصلة الوعي الواعي للطبقة العاملة ، و مرشدها الإيديولوجي و السّياسيّ و الكفاحي. و حسب هذه الشروط المنوطة بالحزب الطليعي ، لا يضم إليه إلا العناصر الطليعية في الطبقة العاملة ، و التي انسلخت عن وضعيتها الطبقيّة ، و جندت نفسها إيديولوجيا و سياسيا ، لخدمة أهداف الطبقة العاملة.

و في جميع هذه الحالات ، فإن العلاقة الديمقراطيّة مع الجماهير ، هي أساس حيوية النضال النقابي ، و قيادة الحزب الطليعي ، لأن الجماهير هي صاحبة المصلحة الأولى و الأخيرة في النضالين. فلا يجب أن يفهم من طليعية الحزب الثوري ، أنه تنظيم نخبوي ، له حق الوصاية على الحركة الجماهيرية ، بدعوى أنه يملك الحقيقة بين يديه ، بل إن جدلية الحزب ، بالحركة الجماهيرية ، قيادتها و التعلم منها ، و العودة إليها في كل

القضايا الاستراتيجية و التكتيكية ، هي البوصلة الوحيدة ، أو صمام الأمان ، للحفاظ على ثورية الحزب و طليعيته ، و بعبارة أخرى ، فالأحزاب و المنظمات الجماهيرية لا تنوب عن الصراع الطبقي ، و لا تصنعه ، و إن كانت تقوده ، فممارسة الجماهير و وعيها و مبادرتها ، هي الأساس الأول و الأخير لهذه العملية الثورية. ألحنا على هذه العلاقة الجدلية بين الحزب و الحركة الجماهيرية ، لأن العديد من مدعي "الماوية" قدسوا الحركة الجماهيرية و استصغروا دور الحزب القائد. و في الحالتين فصموا برؤية وحيدة الجانب للعلاقة الجدلية بين الحزب و الحركة الجماهيرية³.

16

ناضلت الطبقة العاملة المغربية ، دفاعا عن حقوقها الاقتصادية ، و بادرت باندفاعات سياسية في منعطفات تاريخية حاسمة ... و مع ذلك ، لم تستطع الطبقة العاملة ، أن تفرض حقوقها الاقتصادية على الحكم. إما بسبب تشريعات جديدة رجعية ، ألغت ما حصلت عليه الطبقة العاملة من مكاسب في الماضي ، أو بسبب فوضى النظام الرأسمالي التبعي ، الذي يعجز ، بحكم قوانينه ، أن يضمن شروطا أليق و استقرارا تابثا للعمال.

و السبب الأصيل ، ليس ، كما يظنه الفوضيون ، بأن النقابة هيكل منقول و منسوخ عن التجربة الأوروبية ، و بأن النضال النقابي لا جدوى منه ، أو جعجعة بلا طحين ، فذلك ما تكذبه معطيات التجربة النقابية نفسها ، و تشبث العمال بمنظمتهم النقابية ، رغم كل الدسائس و المؤامرات لتفكيكها و القضاء عليها. و رغم هذه الحقيقة ، فإننا نقر بالعجز المطلق للنظام الرأسمالي التبعي ، في منح ظروف استقرار ثابتة للطبقة العاملة ، مما يجعل النضال النقابي أكثر انفجارا و التحاقا أو احتكاكا بالنضال السياسي الثوري. و هذا عامل مشجع و ثوري ، يدعونا إلى تعزيز النضال الطبقي لا إلغائه ، لأنه يعضد النضال السياسي ، و يمدده بطاقة جماهيرية حيوية.

فهل لوضعية البطالة المتزايدة و المتضخمة دخل في انخفاض المردود و ضعف وتيرة النضال النقابي ؟

هذه هي الحجة التي أعطتها بيروقراطية النقابة لتبرير عجزها في تعبئة العمال و تجنيدهم من أجل مصالحهم النقابية المادية. و الحق ، أن النقابة ، إذا كانت مصابة بركود و تيبس بيروقراطي ، فإن الرأسمالية و الدولة ، تستفيد من ضغط البطالة ، بطرد العمال ، أو تعويضهم دون أي رد فعلي ملموس من العمال ، وهذا ما

3. المقصود هنا الحركة الماوية لتلك الفترة (فترة الستينات و بداية السبعينات) و التي كانت تعرف بتبنيها خطأ جماهيريا ، دون تمييز للحركة الجماهيرية على أساس طبقي بروتيتاري.

لاحظناه طيلة هذه السنوات.

أما إذا كانت النقابة العمالية ديموقراطية مع جماهيرها ، و ملتزمة بخط كفاحي ، فإن أثر البطالة ينخفض ، بل لا يشكل عائقا أساسيا ، في عدم استقرار وضع الشغل و انخفاض أجره العامل... لأن سوق العمل في البلدان المتخلفة ، لا تخضع للضغط النسبي و المطلق لفائض السكان ، كما هو في النظام الرأسمالي الحر ، بل للتضخم المتزايد ، و الذي لا يعرف حدودا ، مما يضعه بالنتيجة ، خارجا عن قوة المفاوضات النقابية.

المصيبة إذن ، في كل ما أصاب العمال ، من اضطراب في وضعية الشغل نتيجة الطرد المتزايد ، و من هضم لحقوقهم في زيادة الأجور كلما ارتفعت الأسعار ، و من تمتعهم بظروف معاشية أحسن (سكن ، ضمان اجتماعي ، تعليم ...) هي بالذات في المنظمة العمالية لا في قوة حجم البطالة ، في الخط السياسي و النقابي ، و وسائل النضال التي تنهجها المنظمة النقابية العمالية.

17

مما لا شك فيه ، أن المنظمة العمالية غير قادرة بالمرة ، على توقيف فعل القوانين الأساسية لنظام التبعية للامبريالية ، ، في الانخفاض النسبي للعمال بالنسبة إلى مجمل السكان ، و لا في ضمان استقرار دائم ، أو مستوى معاشي مستقر للعمال.

إلا أن هذه القوانين الموضوعية ، لا تلزم التراخي أو إلغاء النقابة ، بل بالذات تفرض عليها ديناميكية نقابية مطلوبة عالية و مستمرة ، الشيء الذي يلتصق مباشرة بهياكل المنظمة ، و درجة تعبئتها للحركة العمالية.

و بهذا المعنى ، تحذف تاريخيا الأرضية الموضوعية لنمو نزعة نقابية ضيقة ، أو ما يسمى بالسياسة الاقتصادية "التريدونية" ، لأن عدم الاستقرار في وضعية الشغل ، و في المكاسب العمالية ، بالإضافة إلى التقاليد اللاديموقراطية في الحكم ، و بنية النظام ، التي ترفض المزيد من العمال أمام جمود التصنيع... كل هذه العوامل ، تدفع المنظمة العمالية إلى ربط نضالها و بصفة مباشرة بالنضال السياسي التحرري الثوري.

و لهذه الأسباب نفسها ، فشلت مرحلة "سياسة الخبز" التي أخذها الجهاز النقابي ، كخطة دعائية على الأقل ، للحيلولة دون انتظام العمال و حركتهم ضمن النضال السياسي التحرري.

فسياسة الخبز ، وضعت أمام المحك الواقعي ، لبنية النظام ، فكانت النتيجة ، التدهور المستمر في أوضاع الطبقة العاملة ، و فشل النقابة العمالية حتى في الميدان النقابي الضيق ، "الخبز" ، الذي ادعت أنها تختص به دون غيره.

يقال لنا اليوم ، أن سياسة الخبز لم تكن سياسية للمنظمة العمالية ، ونحن أيضا نقول ذلك ، ولو أعلن عنها مرارا و تكرارا في التحريض الجماهيري ، لأننا نعي أن "سياسة الخبز" لم تكن إلا مظلة وقائية احتمى بها الجهاز البيروقراطي ، حينما اختل توازنه ، وطرح عليه الاختيار السياسي الجذري من النظام.

دوما كان يقول لينين ، إن للاقتصادية⁴ سياستها الخاصة بها ، و أن الدعوة الاقتصادية ، ليس معناه معاداة كل سياسة بالمعنى المطلق للكلمة ، بل لها أيضا سياستها المعينة ، كانت في التجربة الروسية ، الذيلية و العفوية للوعي الاقتصادي لدى الحركة العمالية الناهضة ، و لكنها كانت اقتصادية كفاحية. و في تجربتنا ، عفوية أيضا ، و لكن من وجهة أخرى ، لأنها غير كفاحية ، لأنها تلتزم بما سميناه بسياسة الانتظار.

و بدون رجوع إلى الشروط التاريخية لتكون الجهاز البيروقراطي النقابي ، فإننا نقول باختصار: - أن الجهاز تربى في كنف المصالح التي تمنحها له الدولة ، و تعود بالتالي على عقلية المفاوضات ، و احتقار الجماهير العمالية ، كما تكونت له مصالح "حكومية" على ظهر كفاح الطبقة العاملة ، هذه الوضعية المادية ، تجعله غير قادر على خوض نضالات قاعدية ، و تدفع به إلى انتظار فرصة سياسية استثنائية: إما قاعدية جماهيرية على طريقة مارس 1965 ، أو شقة فوقية بجهاز الحكم ، تعطيه الفرصة للمشاركة في السلطة ، و منح العمال بعض الإصلاحات ، التي لم يقدر على انتزاعها نضاليا. و بعبارة أخرى ، إعادة التوازن الداخلي للجهاز ، بعودته إلى الشروط التاريخية التي تكون في ظلها.

لهذه السمات ، قلنا أن الجناح الثاني في الكتلة ، هو تكون بورجوازي صغير ، مزروع كاللغم في قلب الحركة الجماهيرية ، و لا يستند على أي طبقة عريضة ، بقدر ما يستمد كل خصائصه من تناقضات التكون البيروقراطي النقابي ، و لهذا ، فهو تكون بورجوازي صغير ، مسخر سياسيا ، لخدمة البورجوازية المتوسطة.

نقابيا أيضا ، يتهرب الجهاز من النضال القاعدي ، و يعزل نضالات العمال العفوية عن بعضها ، حتى لا يخلق شروط تأزم سياسي ، يكون فيه أمام الحكم هو المسؤول المباشر الأول ، و يتعرض في نهاية المطاف إلى حرمانه من مكتسباته كملحق بجهاز الدولة.

ما نريد استخلاصه ، هو أن البيروقراطية النقابية ، بجناحيها اليميني و العميل ، لا تشكل عدوا نقابيا فحسب ، بل عدوا سياسيا. و ما دام لم يقض على هذا التورم البيروقراطي ، فإن دور الطبقة العاملة سيبقى معرضا لحملة إجهاضات خطيرة ، و محبوسا في إطار الوعي السياسي التريديوني ، و الإيديولوجية البورجوازية.

4. المعنى هنا "الاقتصادية" كما حددها لينين في كتابه الشهير "ما العمل".

إلا أن أسلوب المعالجة ، يجب ألا يسقط في أخطاء التجربة الراديكالية للاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، فإنجاز هذه المهمة المستعجلة ، يجب ان يكون مطروحا في خط استراتيجي متماسك و ثوري. و من البديهي ، أن يكون الهدف الأول الملح ، على القوى الثورية ، هو التحامها بالطبقة العاملة ، و الاندماج في حركتها النضالية ، مهما كانت التنازلات الوقتية.

إن الطبقة العاملة تفتقر في كل المهام التي تعرضنا لها في هذه المقالة ، إلى ممثلها السياسي الطبقي. و لا شك أن ذلك ، هو بالذات المعضلة الأساسية المطروحة اليوم على القوى الثورية ، و على الحركة العمالية بالأخص.

إلا أن مشكلة الأداة ، ليست بقرار إداري ، أو برغبة ذاتية ، وإنما هي عملية تاريخية معقدة ، تندمج فيها حركة الجماهير المناضلة ، و في مقدمتها الطبقة العاملة ، بحركة المثقفين الثوريين الطلائعيين ، كما تندمج فيها النظرية الماركسية بالواقع المغربي ، تكون ترجمته الملموسة خطأ سياسيا ثوريا و سديدا.

و إذا كانت مهمة الأداة ، مسألة تاريخية لا تخضع لرغبة الأفراد ، فإن ذلك لا يعني الاستمرار و الصمت في الحركات الإصلاحية. فبواسطة الانفصال التنظيمي و السياسي و الإيديولوجي عن حركة الإصلاح ، و مروراً بنقد كل مفاهيمها الموروثة ، و وصولاً ، بأساليب متنوعة ، إلى الاندماج بالحركة الجماهيرية ، نكون قد خطونا الخطوة الأولى الملحة في طريق بناء هذه الطليعة.

قد يعتقد ألا لزوم لذلك ، بل إن العمل من هذا القبيل ، طفولة يسارية ، يعرقل نمو الحركة الجماهيرية ، و يعزل الطليعة عن الجماهير الشعبية.

و على هذا المنوال يكون من الأفضل التعايش التنظيمي ، و الإيديولوجي ، في قلب هذه الحركات الإصلاحية. و نعتقد من جهتنا ، أن هذا الاختيار الوسطي ، مشبع في المستوى النظري و العملي بإرث إيديولوجي يميني ثقيل ... و نضيف أن هذه اللعبة لن تدوم طويلاً ، لأن سببها الأصيل ، هو بالذات في أن هذه الحركات تعيش في مناخ جماهيري ، انتظاري ، و بارد ، لكن الأحداث المقبلة ، و التي ستدفع بها إلى اختيار سياسي واضح ، ضد الجماهير ، سيلزم الأخيرين بالاختيار المضاد ، و الواضح مع الجماهير ، و سيصعب آنذاك التعايش بين إيديولوجيتين و خطين استراتيجيين متناقضين في هيكل واحد.

بكلمة بسيطة و أولية ، هي أنها النقيض المباشر و المتجاوز في نفس الوقت لتجربة الإصلاح.

- نقيض مباشر لخطها اللاجماهيري ، المغرق في احتقار الجماهير ، و في تركيز علاقة النخبة الوصية على حركتها ، بل الوصية على قواعدها العاملة والملتزمة بحركتها.

من هذه الواجهة بالذات ، و بعد هذه التجربة المريرة ، يصح لنا نحن كمغاربة ، و كطليعيين في نفس الوقت ، أن نرفع عاليا راية الموضوعة الصينية القائلة :

_ "بخط الجماهير" ، و أن نتشعب بكل مضامينها المبدعة و الثورية ، دون أي تبسيط دعائي لمحتواها ، و بوعي تاريخي كامل لدور الجماهير ، و بثقة مطلقة لقدرتها الإبداعية و النضالية. و لهذا على الطليعة ، أن تحترم أشد الاحترام ، في علاقتها مع الجماهير ، مبدأ المركزية الديمقراطية ، في كل القضايا الاستراتيجية و التكتيكية.

- النقيض المباشر للخط السياسي الإصلاحي ، و الانتظاري في المرحلة الأخيرة ، و ذلك بخط سياسي ثوري ، يعتمد على تنمية الحركة الجماهيرية الثورية ، و على إذكاء مبادراتها الحية... خط سياسي يعتمد على تحليل طبقي علمي ، لبنية النظام و خصائصه ، و لمسألة التخلف ، و خاصة لدور البادية ، و طليعية الطبقة العاملة... خط سياسي يعطي الأجوبة على كل هذه القضايا ، و في مقدمتها أشكال النضال الجديدة ، و الشعارات الوسطى التي على الجماهير أن تناضل تحت رايتها ، ضمن استراتيجية ثورية و متماسكة.

- تجاوز لإديولوجيتها التجريبية الانتقائية ، و السلفية ، و التحريفية ، بمنظار إديولوجي يلتزم مبدئيا بالنظرية العلمية الثورية ، و يجتهد على أساسها في الممارسة ، و النضال لدمجها بالواقع المغربي العربي.

- تجاوز لخطها الإقليمي في العمق ، و البراغماتي السياسي في الملموس ، أو الشوفيني الرجعي ، و التبعي التحريفي ، باتجاه عربي ثوري ، يلتزم بالوحدة العربية الثورية المنشودة ، و يأخذ مكانه بجانب القوى الثورية الصاعدة في العالم العربي ، ضمن خط يركب بين النضال الاجتماعي الاشتراكي ، و النضال القومي ضد الأنظمة و الطبقات البرجوازية و الإقطاعية و المشايخ و بورجوازية الدولة ، طليعة تلتزم بالخط الأممي ، الغائب في برامج الإصلاحية ، إلا من وجهة نظر تبادل العون المادي ، و السياسة الخارجية لحكومتهم الوطنية ، بان تأخذ مكانها النضالي في الجبهة الثورية الأممية ، و تحارب بكل صلابة مبدئية التزييف الاشتراكي ، الإصلاحي ، أو التحريفي على الصعيد الأممي ، بمقدار ما تحارب في نفس الوقت الامبريالية و الرجعية بمختلف تلاوينها.

-تجاوز لتكوينها الطبقي البرجوازي الصغير ، و لخطها التنظيمي المائع و النتن ، بليبيراليتها المفرطة ، نحو طليعة منظمة على أسس المركزية الديموقراطية ، و عمادها خط سياسي كفاحي ، و علاقة ديموقراطية مع الجماهير ، و هما الأساس لمركزية ديموقراطية داخلية. طليعة مبتكرة في الطبيعة العضوية ، و معتمدة على القاعدة الواسعة لجماهير الفلاحين الفقراء ، و تحكمها علاقات رفاقية و أخلاقية بروليتارية في تركيبها ، و في الحياة الخاصة لمناضليها.

هذه هي السمات العامة للطليعة المنشودة ، و لقد قال لينين في إحدى مراحل الكفاح الأولي ، و صفا لها: "هكذا كانت توجد في وقت واحد يقظة عفوية لجماهير العمال ، يقظة إلى حياة واعية ، و إلى النضال الواعي ، و شبيبة ثورية مسلحة بالنظرية الاشتراكية – الديموقراطية ، تتحرق (إشارة التوكيد منا) رغبة في التقرب من العمال".

و بنفس الصورة ، هناك نهوض عمالي و فلاحي و شباب طليعي ، متحرق للاندماج بالحركة الجماهيرية. و إذا وعت هذه الأطراف الثلاثة ضرورة التحالف فيما بينها ، و إذا انكسر هذا الحاجز الذي ظل يقسم الحركة الجماهيرية ، و سبب فشلها منذ الاستقلال ، فسنكون آنذاك قد حققنا ما نصبو إليه ، في طريق الطليعة و في نضالنا الطويل ، الطويل جدا ، و المرير من أجل الاشتراكية.

ناوري حسن

20-12-1972

صدرت في مجلة أنفاس (بالعربية) عدد مزدوج ، 7-8

(دجنبر 1971-يناير 1972)